علي حيدر (*)

المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية بين الماضي والحاضر

مدخل

يدور في الآونة الأخيرة نقاش واسع في الدوائر السياسية والقانونية والإعلامية الإسرائيلية حول قضايا وجوانب عديدة ومتنوعة تتعلق بالمستشار القانوني للحكومة ومنصبه، في المستويين المفاهيمي- العام من جهة والمستوى الأدائي- العملي والعيني للمستشار القانوني الراهن المحامي يهودا فاينشتاين من جهة أخرى، وخصوصا أنه من المفروض والمتوقع أن يُنهي مهامه في أواخر شهر كانون الثاني ٢٠١٦.

سوف نسلط الأضواء من خلال هذه المقالة على القضايا الراهنة والخطاب الدائر حول الجوانب المتعلقة بالمستشار القانوني للحكومة بما يشمل ما يلي: استعراض صلاحيات المستشار القانوني للحكومة ومكانته وطرق تعيينه ودوره كمفسر وشارح للقانون من قبل الحكومة. سنتطرق أيضا إلى موضوع استقلالية المستشار القانوني في مجال تقديم لوائح الاتهام وإعمال الرأي في هذا المجال، وسنشير إلى المحطات الأساسية في فترة كل واحد من المستشارين القانونيين وسنجري محاولة أولية وموجزة لعرض أداء فاينشتاين. سوف نعرض ونحلل موضوع الازدواجية بين وظيفتي المستشار القانوني للحكومة وهما كونه مستشارا قانونيا للحكومة وكونه رئيس النيابة العامة، وأخيرا سوف نتابع موضوع تعيين المستشار القادم (وخصوصا انه قد تم تعيين لجنة تعكف حاليا على البحث والتوصية من أجل اختيار المستشار).

هناك العديد من القضايا الموجودة اليوم على طاولة المستشار القانوني للحكومة والتي تنتظر قرارا منه أو متابعة وتشغل الرأي العام مثل: الاعتقال الإداري، والتغذية القسرية، بحث موضوع الإعلام

(*) محام حاصل على اللقب الثاني في الحقوق من جامعة بار إيلان، واللقب الثاني في العلوم السياسية من جامعة حيفا.

وإدارته كجزء من التحالف الحكومي، قرار وزيرة الثقافة ميري ريغيف اشتراط تمويل المؤسسات الثقافية بفحص المضامين والمواقف السياسية ورأي المستشار القانوني في ذلك،[1] ملاحقة «الارهابيين اليهود» الذين يقومون بحرق المقدسات والأملاك العامة والخاصة، ميزانية الدولة وإجراء بعض التغييرات الجوهرية في قانون «التسويات» المرفق بمشروع قانون ميزانية الدولة، وأيضا قضايا تقديم اتهامات ضد شخصيات سياسية مثل الوزير السابق فؤاد بن اليعازر وقضايا العديد من رجالات الشرطة وقضية هارباز المتعلقة بشخصيات سياسية وعسكرية حالية وسابقة، وقضايا الفساد الكبرى التي تورطت فيها شخصيات من حزب يسرائيل بيتينو برئاسة افيغدور ليبرمان وقضية الغاز وحصة المواطنين منه وقضايا الخصخصة.

المستشار القانوني للحكومة- توصيف المنصب وصلاحياته وطريقة تعيينه

إن المستشار القانوني للحكومة هو من يقف على رأس الجهاز القانوني للسلطة التنفيذية في إسرائيل وهو من يقدم الخدمات القانونية الاستشارية للحكومة وأذرعها. يعتبر منصب المستشار القانوني للحكومة أحد أهم المناصب المؤثرة جدا في نظام الحكم في إسرائيل، ويعتبر أيضا مؤسسة مركزية في إطار طريقة القانون والقضاء فيها. وبالرغم من أهمية هذا المنصب إلا أنه لا يوجد حتى الآن قانون رسمي ينظم مكانته ومهامه وصلاحياته، والكثير من هذه الصلاحيات مستمدة من قوانين أخرى[2] أو تعليمات[3] المستشار نفسه والقوة التي منحته إياها اللجان المختلفة وقرارات المحكمة العليا. فعلى سبيل المثال المستشار القانوني للحكومة هو المخول الوحيد بالتحقيق مع رئيس الدولة او بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة وذلك بناء على مادة خاصة في قانون أساس: رئيس الحكومة. كما أنه المخول بالتوجه للكنيست بالمطالبة بسحب الحصانة البرلمانية عن عضو من أعضاء الكنيست وذلك بناء على بند يمنحه هذه الصلاحية في قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم- ١٩٥١، كما أنه هو الوحيد المخول بفتح تحقيق وتقديم لوائح اتهام في قضايا تتعلق بأمن الدولة أو جرائم «التمرد» وذلك بقوة من قانون العقوبات- عام ١٩٧٧. وهو المخول الوحيد بتقديم لائحة اتهام ضد قاصر وبالغ معا أو ضد قاصر بعد مضي عام على تنفيذه الجريمة، وذلك بقوة من قانون (الشبيبة، قضاء، عقاب وطرق علاج) – عام ١٩٧١، وهو المخول بتقديم لوائح اتهام ضد سلطات محلية وضد رؤسائها. كما انه هو صاحب الصلاحية بقبول أو رفض الاستئنافات التي تقدم إليه ضد قرارات الشرطة أو النيابة العامة بعدم بفتح تحقيق أو إغلاقه او بعدم تقديم لوائح اتهام. كما أنه في حالات معينة هو صاحب الصلاحية الوحيد بطلب تمديد فترات اعتقال أو بتجميد الإجراءات الجنائية بعد تقديم لوائح اتهام.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن إسرائيل تأثرت من النظام القانوني الذي ساد في فترة الانتداب البريطاني حيث حّولت وظيفة من أُسمي بالمحامي العام Attorney General إلى منصب المستشار القانوني. حتى مرحلة معينة، لم تكن المهام الملقاة على عاتق المستشار واضحة، كما أنه في فترات معينة أخرى حدثت صدامات بين وزير العدل والمستشار القانوني حتى سنوات الستينيات حيث تقرر عدم تعلق المستشار القانوني بوزير العدل.[4]

ولقد اتسعت وقويت مكانة المستشار القانوني الحكومي للحكومة مع مرور السنوات وخصوصا بعد أن تولى رئيس الحكومة السابق مناحيم بيغن مهام رئاسة الحكومة. عندها بدأ المستشار القانوني للحكومة بالمشاركة الدائمة والمستمرة في جلسات الحكومة الأسبوعية.[5]

وظائف المستشار القانوني المركزية

في عام ١٩٩٧[6] أُقيمت لجنة ترأسها رئيس المحكمة العليا السابق القاضي مئير شمغار وقد أصدرت اللجنة في عام ٢٠٠٠ توصيات متعددة فيما يخص منصب المستشار القانوني[7] وصلاحياته وطريقة تعيينه، وقد تبنت الحكومة توصيات اللجنة بما يخص تعيين المستشار القانوني فقط[8] (كما سنفصل لاحقا).

بحسب توصيات اللجنة المذكورة آنفا فإن للمستشار القانوني للحكومة خمس وظائف مركزية:[9]

١. رئيس النيابة العامة من قبل الدولة (الادعاء).
٢. تمثيل مؤسسات الدولة في المحاكم بما في ذلك «محكمة العدل العليا».
٣. تقديم المشورة للحكومة في مواضيع قانونية.
٤. تقديم المشورة ومراجعة صياغة مسودات القوانين التي تقدم من قبل الحكومة بشكل عام ووزارة العدل بشكل خاص.
٥. تمثيل المصلحة العامة وهو المخول بالمحافظة على تنفيذ القانون.

طريقة تعيين المستشار القانوني للحكومة

لجنة شمغار المذكورة أوصت بتغيير طريقة تعيين المستشار القانوني للحكومة والذي انتخب حتى ذلك الوقت وعين من قبل الحكومة بناء على توصية من رئيس الحكومة ووزير العدل. وقد أوصت لجنة شمغار بإقامة لجنة تتكون من خمسة أشخاص هم: قاض سابق في المحكمة العليا ويكون رئيس اللجنة[10]، وزير عدل أو مستشار قانوني للحكومة سابق تعينه الحكومة، عضو كنيست تعينه لجنة الدستور

كان لكل واحد من المستشارين القانونيين للحكومة دور مختلف إبان اشغاله لهذا المنصب وذلك لكون كل منهم له شخصيته المختلفة، وخلفيته المهنية ومنطلقاته الفكرية وقناعاته، وهناك الظرفان التاريخي والسياسي اللذان عمل بهما واللاعبون السياسيون الذين كان على علاقة بهم والقضايا المركزية والموضوعات التي اشغلته.

والقانون والقضاء، محام ينتخب من قبل المجلس القطري لنقابة المحامين، وممثل مؤسسات التعليم العالي وينتخب من قبل طاقم رؤساء كليات الحقوق في مؤسسات التعليم العالي. رئيس الحكومة ووزير العدل وأعضاء اللجنة مخولون باختيار مرشحين مؤهلين وذوي كفاءات من بين أولئك الذين يستوفون شروط تعيينهم كقضاة في المحكمة العليا. لكي تتم المصادقة على مرشح في اللجنة يجب أن يحظى المرشح بتأييد أربعة أعضاء من بين خمسة أعضاء، واللجنة مخولة بأن توصي بمرشح واحد أو أكثر. كما حددت اللجنة فترة ولاية المستشار القانوني لست سنوات فقط. وأقرت بأن المستشار القانوني هو المفسر والشارح الوحيد للقانون طالما لم تعط المحكمة تفسيرا آخر.

نظرة تاريخية على أداء المستشارين القانونيين للحكومة

لقد شغل حتى الآن ١٣ مستشارا قانونيا للحكومة هذا المنصب. وفيما يلي أسماؤهم، وفترات إشغالهم هذه الوظيفة:

يعقوب شمشون شبيرا	١٩٤٨–١٩٥٠
حاييم كوهن	١٩٥٠–١٩٦٠
جدعون هاوزنر	١٩٦٠–١٩٦٣
موشيه بن زئيف	١٩٦٣–١٩٦٨
مئير شمغار	١٩٦٨–١٩٧٥
أهرون باراك	١٩٧٥–١٩٧٨
إسحق زمير	١٩٧٨–١٩٨٦
يوسف حريش	١٩٨٦–١٩٩٣
ميخائيل بن يئير	١٩٩٣–١٩٩٧
روني بار- أون	١٩٩٧
الياكيم روبنشطاين	١٩٩٧–٢٠٠٤
مناحم (ميني) مزوز	٢٠٠٤–٢٠١٠
يهودا فاينشتاين	٢٠١٠–

كان لكل واحد من المستشارين القانونيين للحكومة دور مختلف إبان اشغاله لهذا المنصب وذلك لكون كل منهم له شخصيته المختلفة، وخلفيته المهنية ومنطلقاته الفكرية وقناعاته، وهناك الظرفان التاريخي والسياسي اللذان عمل بهما واللاعبون السياسيون الذين كان على علاقة بهم والقضايا المركزية والموضوعات التي اشغلته.

لذلك من غير الممكن، من خلال هذه المقالة، رسم صورة كاملة وشاملة للفترة التي أشغلها كل واحد من المستشارين واستعراض ارثه ومساهماته و جميع لحظات خضوعه للحكومة ولحظات تمرده او معارضته للحكومة أو لرئيسها، أو لأحد وزرائها، أو لموضوع ما أرادت السلطات تقديمه او أغفاله.[١١]

ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى بعض اللحظات، المفترقات والقرارات المركزية التي ميزت فترات اشغال غالبيتهم لهذا المنصب. فالمستشار الأول، يعقوب شمشون شبيرا، والذي اشغل المنصب لفترة صغيرة، هو الذي كان أول من عرّف وظيفة المستشار القانوني وعلاقاته بمن يحيطه، وكان قد حاول تأكيد استقلالية هذا المنصب. وقد جَعل له الكلمة الأخيرة والحاسمة في كل ما يتعلق بتفسير القانون. وهو الأول الذي واجه أجهزة الأمن فيما يتعلق بتقديم القائد العسكري والمخابراتي ايسر بئيري والذي كان يحظى بدعم عسكري وسياسي للمحكمة بسبب دوره في قتل احد الجنود اليهود للاشتباه بتقديمه معلومات سرية للبريطانيين في حرب ١٩٤٨ . اما على مستوى النكبة الفلسطينية والسنوات المؤسسة لها فلم يسمع شبيرا أي صوت تجاه التطهير الإثني والنهب والقتل.

أما المستشار القانوني الثاني حاييم كوهن، والذي أشغل المنصب لعشر سنوات، فلم يكن في السنوات الأولى سوى خاضع لمطالب الحكومة ومُبيض لأخطائها ومُريح لها، ولكن فيما بعد أبدى حزما وصرامة، وكان أول من قدم لوائح اتهام ضد الفاسدين من السياسيين والموظفين. كما أن فترته امتازت بتثبيت صلاحية المستشار القانوني في قرار تقديم لوائح الاتهام وليس لأحد سواه.

كان مئير شمغار وأهارون براك اللذان أعقبا بن زئيف على التوالي من أبرز المستشارين القانونيين، واللذان سيجسدان الدور الأعلى والمركزي للمستشار. لم يستطيع أي من السياسيين الاستئناف على مكانتهما. القاضي شمغار قرر فتح أبواب المحكمة العليا أمام الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. قراره هذا قيد إلى حد معين الحكم العسكري. وهذا بطبيعة الحال، شكل سابقة بأن المحتل يُخضع احتلاله لمحاكمه. نفى شمغار سريان معاهدات جنيف من العام ١٩٤٩ في المناطق الفلسطينية المحتلة، وأضاف بان إسرائيل تقبل، طواعية، الأجزاء الإنسانية من معاهدات جنيف، دون تفصيل.

وفي حالات معينة رفض طلبات الحكومة في تقديم لوائح اتهام. وكانت حالات لم يرغب المستوى السياسي بتقديم لوائح اتهام بينما هو أصر على ذلك على سبيل المثال: في قضية كستنير. وفي كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية كانت فترة كوهن كمستشار قانوني فترة مُؤسسة من ناحية قانونية للاستيلاء على أملاك اللاجئين وسن قانون أرض إسرائيل وتثبيت، حق «اليهود بالعودة». الجدير بالذكر، أن كوهن أنهى حياته كقاض في المحكمة العليا ومناصر لقضايا حقوق الإنسان.

أما المستشار الثالث غدعون هاوزر، فقد اكتسب شهرة عالية وكبيرة لكونه من قدم لائحة الاتهام وكان المدعي العام في قضية الضابط النازي ايخمان الذي تم اختطافه من الأرجنتين ومحاكمته وادانته وإعدامه في إسرائيل. وفي فترته نشب بينه وبين وزير العدل في حينها دوف يوسف خلاف حول الصلاحيات، وعلى إثر ذلك أقيمت لجنة برئاسة القاضي أغرانات (١٩٦٢) التي أصدرت تقريرا أكدت من خلاله على استقلالية المستشار القانوني وحريته بإعمال رأيه دون أن يكون خاضعا أو مُؤتمرا لوزير العدل.

أما المستشار الذي خلف هاوزنر، موشه بن زئيف، فقد قدم لوائح اتهام ضد نائب وزير الصحة بتهمة تلقي الرشوة. ولم يخش من أن يواجه لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة وسبعة وزراء فيما يسمي بقضية «لافون». كما قدم بن زئيف لائحة اتهام ضد قاض في المحكمة المركزية بتهمة تلقي الرشوة، وبعد أن تمت تبرئة القاضي استقال بن زئيف من منصبه.

كان مئير شمغار وأهارون براك اللذان أعقبا بن زئيف على التوالي من أبرز المستشارين القانونيين، واللذان سيجسدان الدور الأعلى والمركزي للمستشار. لم يستطيع أي من السياسيين الاستئناف على مكانتهما. القاضي شمغار قرر فتح أبواب المحكمة العليا أمام الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. قراره هذا قيد إلى حد معين الحكم العسكري. وهذا بطبيعة الحال، شكل سابقة بأن المحتل يُخضع احتلاله لمحاكمه. نفى شمغار سريان معاهدات جنيف من العام ١٩٤٩ في المناطق الفلسطينية المحتلة، وأضاف بان إسرائيل تقبل، طواعية، الأجزاء الإنسانية من معاهدات جنيف، دون تفصيل. أما أهارون براك فقد كان مسؤولا عن تقديم شخصيات عامة للمحاكمة: فقد قدم لائحة اتهام ضد ليئة رابين، زوجة رئيس الحكومة، آنذاك، إسحق رابين بتهمة حيازة حساب بنك سري اودعت فيه دولارات خارج البلاد. هذا القرار جعل رابين يستقيل من منصبه. كما قدم براك العديد من لوائح الاتهام ضد شخصيات معروفة مثل اشير يدلين، رئيس صندوق المرضى العام والمرشح لمنصب مدير بنك إسرائيل، بتهمة الرشوة، وامر باستمرار التحقيق مع وزير الإسكان، ابراهام عوفر، رغم الضغوط السياسية لوقف التحقيق. واستمر التحقيق حتى انتحار عوفر في عام ١٩٧٧ . كما شارك براك ولعب دورا مركزيا في المفاوضات وتوقيع اتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر.

لقد خلف براك في المنصب زميلة القادم من الأكاديميا، البروفيسور إسحق زمير، المتخصص في القانون الدستوري، الذي عين لكونه كان من الممكن ان يكون مريحا للمستوى السياسي إلا أن قضية حافلة ٣٠٠ والتي على اثرها صمم على تقديم رجال جهاز المخابرات الإسرائيلية للمحاكمة بتهمة قتل شابين فلسطينيين غزيين تم القبض عليهما اثناء خطفهما لباص رقم ٣٠٠. وقد نشب خلاف بين المستشار القانوني من جهة والحكومة من جهة أخرى ما أدى إلى اقالته من منصبه، وهو المستشار الوحيد الذي أقيل من منصبه. وقد تم العفو عن رجال المخابرات من قبل رئيس الدولة قبل اتهامهم ومحاكمتهم الشيء المنافي لكل القيم الديمقراطية وأنظمة

مناحيم مزوز: حرب على الفساد.

روني بار–أون في صورة تجمعه مع أولمرت

حكم القانون. وهو المستشار الأول الذي قدم لائحة اتهام ضد وزير في الحكومة وهو وزير الأديان في حينه أهرون أبو حصيرة. ولم يُسمع زمير أي نقد للاجتياح الإسرائيلي للبنان ولتنفيذ المجازر من قبل الحكومة الإسرائيلية.

عينت الحكومة يوسف حريش خلفا لزمير على أمل أن يكون مريحا لها. ولكن هذه الفترة كانت مركبة وقد وجهت له الانتقادات من كل الاتجاهات فقد مثل الحكومة حيث رفض زمير، ودافع عن قرار رئيس الدولة منح العفو لرجال جهاز المخابرات. ولكن في نهاية فترته اقال الوزير أرييه درعي (رئيس حزب شاس) من وظيفته نتيجة لرغبة حريش بتقديم لائحة اتهام ضده (وقد كان احد اركان حكومة رابين الثانية). رفض رابين الانصياع لقرار حريش، ولكن المحكمة العليا ألزمته بتنفيذ قرار حريش وإقالة درعي. هنالك من يشابهون بين كوهن وحريش، ليس لأن كل واحد منهما شغل منصبه لعشر سنوات بل لكونهما مريحين للحكومة. وقد دعم حريش قرار حكومة رابين بطرد ٤٠٠ ناشط من حماس إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، وقد مثل الحكومة أمام المحكمة العليا بعد أن رفضت دوريت بينيش النائبة العامة في حينها وزميلة زمير في قضية حافلة رقم ٣٠٠. أما ميخائيل بن يئير الذي خلف حريش، فقد عارض أساليب التعذيب التي يستعملها الشاباك.

بعد انهاء بن يئير مهامه وخصوصا أنه لم يكن مريحا لرابين، بيريس ونتنياهو وليس للنائبة العامة عدنا اربيل، وبعد ان كانت قضية درعي تلقي بظلالها على جهاز القضاء، تم في عام ١٩٩٧ تعيين المحامي روني بار– أون مستشارا قانونيا للحكومة من قبل رئيس الوزراء نتنياهو والذي كان من المتوقع ان يعقد «صفقة» أو تغيير لائحة الاتهام ضد الوزير اريه درعي من حركة شاس والتي كانت تحظى بعشرة مقاعد بالكنيست ومقابل ذلك توافق حركة شاس وتدعم قرار رئيس الحكومة بالانسحاب من بعض المناطق في الخليل. وقد اضطر بار– اون للاستقالة بعد يومين من تعيينه نتيجة للنقد العام وخصوصا انه ليس من المؤهلين لهذا المنصب. وقد عرفت هذه القضية باسم «بار اون– حبرون». على إثر ذلك، عينت لجنة شمغار التي ضبطت مسألة تعيين المستشار القانوني للحكومة ومهامه وفترة وظيفته كما فصلنا سابقا.[١٢]

بعد استقالة بار– أون تم تعيين الياكيم روبنشطاين الذي يعتبر صاحب تاريخ دبلوماسي وقضائي وامني وسياسي طويل، ويحسب سياسيا على التيار «القومي– الديني»، والذي فتح ملفات تحقيق مع كل رؤساء الحكومة الذين عمل معهم: نتنياهو، باراك وشارون في قضايا فساد والمس بالأمانة واستغلال الممتلكات العامة الخ ...كما أوصى بإقالة ضابط الشرطة مزراحي بتهمة التنصت. ولكن وصل إلى اتفاق مع رئيس الدولة السابق عيزر وايزمان بالاستقالة نتيجة لتنفيذه جرائم فساد. وقد طالب روبنشطاين بنزع الحصانة البرلمانية عن النائب عزمي بشارة من أجل تقديمه للمحاكمة لكونه القى خطابات سياسية في أم الفحم وسورية. وقد برئ بشارة من هذه التهم. كما انه طلب من لجنة الانتخابات البرلمانية منع عزمي بشارة والتجمع الوطني الديمقراطي من خوض الانتخابات للكنيست بحجة دعم الإرهاب والدعوة لأن تكون إسرائيل «دولة المواطنين» ورفضت المحكمة العليا طلب روبنشطاين. كما قدم روبنشطاين لوائح اتهام ضد الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية.

اما مناحيم مزوز، المستشار السابق، فقد صعّد خطواته وحربَه ضد الفساد الحكومي. وقام بتقديم عدد كبير من الاتهامات ضد شخصيات سياسية، على سبيل المثال، ضد وزير الشرطة تساحي هنغبي، عضو الكنيست عومري شارون، وزير الرفاه الاجتماعي بنيزري، وزير المالية، هيرشزون، وقد تمت استقالة الأول وتم اعتقال الثلاثة الآخرين، كما قدم لوائح اتهام ضد وزير العدل حاييم رامون ورئيس الدولة موشيه قصاب وتمت ادانتهما واستقالتهما وحبس الثاني لمدة طويلة. كما أن هناك عددا كبيرا من أعضاء البرلمان والموظفين المرموقين الذين أدينوا بجرائم فساد وعلى رأسهم رئيس الحكومة أولمرت الذي اضطر إلى الاستقالة، وقد ادين بعدد من قضايا الفساد.

اما مناحيم مزوز، المستشار السابق، فقد صعّد خطواته وحربَه ضد الفساد الحكومي. وقام بتقديم عدد كبير من الاتهامات ضد شخصيات سياسية، على سبيل المثال، ضد وزير الشرطة تساحي هنغبي، عضو الكنيست عومري شارون، وزير الرفاه الاجتماعي بنيزري، وزير المالية، هيرشزون، وقد تمت استقالة الأول وتم اعتقال الثلاثة الآخرين، كما قدم لوائح اتهام ضد وزير العدل حاييم رامون ورئيس الدولة موشيه قصاب وتمت ادانتهما واستقالتهما وحبس الثاني لمدة طويلة. كما أن هناك عددا كبيرا من أعضاء البرلمان والموظفين المرموقين الذين أدينوا بجرائم فساد وعلى رأسهم رئيس الحكومة أولمرت الذي اضطر إلى الاستقالة، وقد ادين بعدد من قضايا الفساد. كما انه هو من جهّز ملف وزير الخارجية السابق ليبرمان لتقديم لائحة اتهام ضده. لكن مزوز لم يقدم لوائح اتهام ضد رئيس الحكومة شارون وابنه جلعاد، وقد تزامن ذلك مع الانسحاب من قطاع غزة. وقد اختار مزوز النائب العام عران شندار الذي كان يشغل منصب مدير وحدة التحقيق مع الشرطة في وزارة العدل إبان هبة القدس والأقصى ٢٠٠٠ التي قتلت الشرطة خلالها ١٣ شهيدا فلسطينيا من الداخل، وقد وصل قسم التحقيق مع الشرطة إلى استنتاجات بأنه لا يمكن الوصول إلى رجال الشرطة، وساند مزوز شندار في هذا القرار.

المستشار القانوني الحالي يهودا فاينشتاين

من السابق لأوانه إجراء تقييم علمي وشامل لفترة أشغال يهودا فاينشتاين لمنصب المستشار القانوني للحكومة أو تأطير وتنظير إرثه. ولكن مع ذلك، فإن فاينشتاين تميز بالسلبية وقلة الفعالية فهو لا يُعتبر مبادرا وإنما دوره مقتصر على رد الفعل. فاينشتاين يماطل ويستحدث إجراءات «فحص» الشيء الذي يثنيه عن اجراء تحقيقات جنائية وتقديم لوائح اتهام ضد سياسيين وشخصيات اعتبارية في قضايا الفساد،[١٣] مما يجعله خاضعا للمستوى السياسي.

لقد حدثت في السنوات الأخيرة عدة محاولات حرق بيوت لفلسطينيين ولم يتمكن المستشار القانوني من القبض على الجناة. الإرهابيون اليهود يحرقون المساجد والكنائس والأطفال ويشعلون النار في البيوت والمستشار القانوني يقف مكتوف اليدين ولا يمنح الشرطة أدوات جديدة وفاعلة للتعاطي مع هذه الظواهر الخطيرة.[١٤] كما انه لم يعمل بشكل جدي لمواجهة منظمة « تدفيع الثمن» الإرهابية.

يعتبر فاينشتاين ضعيفا وخصوصا في كل ما يتعلق بالمستوى السياسي. فتحت تأثير ضغوطات رئيس الحكومة يمتنع عن هدم بيوت للمستوطنين التي بنيت على أراض فلسطينية حتى بعد اصدار قرارات من المحكمة العليا في هذا الشأن، والأنكى من ذلك

يهودا فاينشتاين

كتب الصحافي نوعم شيزاف في «مجلة كيبوش» (مجلة الاحتلال) بأن المحكمة العليا هي أحد الأسس المهمة التي يقف عليها الاحتلال، المحكمة العليا لم تعط أي قرار حكم (ولو واحدا) من الممكن أن يُوضع كعصا في عجلات الاحتلال، بل بالعكس... المحكمة العليا شرعنت الاستيطان وقررت أن ذلك ليس مخالفا للقانون الدولي. صودق من قبلها على هدم منازل كعقاب لأبناء العائلة، صودق على اعتقالات إدارية وللأطفال ايضا، صودق على الطرد والاغتيال والتعذيب والجدار العنصري ومصادرة الأرض وأيضا الاستيلاء على الموارد الطبيعة بالضفة لصالح إسرائيل»

أنه دعم التماسات المستوطنين في هذا الشأن.[١٥] كما أن وزير الدفاع يضرب بتوجيهات المستشار القانوني للحكومة فيما يخص البناء في المستوطنات عرض الحائط.[١٦] ومع ذلك، كان هناك موضوعات قليلة جدا كان لفاينشتاين موقف إيجابي فيها على سبيل المثال موقفه المعارض للفصل بين العرب والمستوطنين المسافرين في الباصات.

هنالك نقد يوجه لفاينشتاين بأنه لا يشكل قدوة وثقة في المستوى الشخصي، فعلى سبيل المثال في حين يطالب الوزراء بنشر جداول أوقاتهم لا ينفذ هو ذلك بنفسه، كما أنه في بعض الأحيان وفي قضايا مهمة يصادق على قرارات الحكومة دون التعمق وكتابة رؤيته بالموضوع بل يكتفي بإعطاء رأيه شفويا ودون توثيق.

يمكننا القول إنه في مجمل فترات المستشارين القانونين للحكومة، جميعهم عملوا على شرعنة خطوات وقرارات وعمليات الحكومات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني منذ النكبة وحتى الآن. ورغم وجود بعض القرارات القليلة لجزء منهم قد تبدو للوهلة الأولى إنسانية أو مدافعة عن القانون الا انه بالمجمل يبقي المستشار القانوني للحكومة هو الحارس للمصالح العليا للمشروع الصهيوني ولم يبد جميعهم في الغالب معارضة لعمليات النهب والتطهير والمصادرة والاعتقال والاستيطان والاحتلال والتعذيب والهدم والتهويد والاجتياح وما إلى ذلك.[١٧]

لقد كتب الصحافي نوعم شيزاف في «مجلة كيبوش» (مجلة الاحتلال) بأن المحكمة العليا هي أحد الأسس المهمة التي يقف عليها الاحتلال، المحكمة العليا لم تعط أي قرار حكم (ولو واحدا) من الممكن أن يُوضع كعصا في عجلات الاحتلال، بل بالعكس... المحكمة العليا شرعنت الاستيطان وقررت أن ذلك ليس مخالفا للقانون الدولي. صودق من قبلها على هدم منازل كعقاب لأبناء العائلة، صودق على اعتقالات إدارية وللأطفال ايضا، صودق على الطرد والاغتيال والتعذيب والجدار العنصري ومصادرة الأرض وأيضا الاستيلاء على الموارد الطبيعة بالضفة لصالح إسرائيل».[١٨] ما يقوله شيزاف يمكن أن نفهم طبيعة العلاقة بين المحكمة العليا والمستشار القانوني للحكومة. ففي جميع هذه القضايا يقف المستشار القانوني للحكومة مدافعا عن السياسات الإسرائيلية مقدما في كثير من الأحيان دوافع باطلة وأدلة سرية وأمنية تلقى قبولا لدى المحكمة العليا. على سبيل المثال، لا الحصر، بحسب المعطيات المتوفرة لدى اللجنة العامة لمناهضة التعذيب فانه بالرغم من تقديم أكثر من ٨٥٠ شكوى للمستشار القانوني للحكومة منذ عام ٢٠٠١ تفيد بأن رجال الشاباك نفذوا أعمال تعذيب ضد فلسطينيين لم يشرع المستشار القانوني بفتح أي ملف تحقيق جنائي ولم يقدم أي لائحة اتهام.[١٩]

الازدواجية بين منصبي المستشار القانوني للحكومة ومنصب المدعي العام ومطالبات بالفصل بينهما

النيابة العامة والاستشارة القانونية للحكومة هما مؤسستان عامتان ومهمتان جدا لبلورة أنظمة الحكم والمجتمعات. والنقاشات بل والجدل الكبير والصعب الذي يدور في إسرائيل منذ سنوات حول الفصل بين هاتين المؤسستين، ما هو إلا النزر القليل من المعضلات الأساسية المتعلقة بحكم القانون، السياسة، المجتمع والديمقراطية.[٢٠]

لقد نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخرا رغبة وزيرة العدل الحالية ايليت شكيد،[٢١] بإحياء المبادرة التي كان قد بادر إليها وزير العدل السابق يعقوب نئمان، والتي اخفق في تمريرها والقاضية بالفصل بين منصبي المستشار القانوني للحكومة والنائب العام.

وقد جوبه في حينه نئمان بمعارضة شديدة خوفا من ان الفصل قد يمس بمكانة المستشار القانوني للحكومة. ومن الجدير بالذكر أن الوزيرة شكيد أبلغت اللجنة التي تعكف على إيجاد مستشار قانوني جديد بأنها تفحص موضوع الفصل بجدية.

قبل ان نستعرض آراء ومواقف المؤيدين والمعارضين للفصل وتبريراتهم وتعليلاتهم من الواجب الإشارة إلى أن منصب المستشار القانوني للحكومة اليوم كما أسلفنا غير منظم وواضح في القانون وإنما يعمل من منطلق قرار حكومي. ولذلك فالوزيرة غير مضطرة أو مجبرة على اجراء هذا التغيير (الفصل) من خلال قانون وانما يمكنها الاكتفاء بقرار حكومي.

لقد طُرحت مسألة الفصل أيضا في السابق من قبل وزير العدل السابق دانيئيل فريدمان والوزير الذي تلاه يعقوب نئمان ولكنهما لم ينجحا في مرادهما.

لقد رفض قضاة المحكمة العليا البارزون والذين أشغلوا منصب المستشار القانوني للحكومة مثل القاضي شمغار، القاضي براك والقاضي زمير الفصل بين المنصبين خوفا من أن الفصل سوف يمس بمكانة المستشار القانوني ويضعفه، بل يضعف المنصبين ويمس بالديمقراطية وخصوصا ان الذين بادروا من قبل الوزراء معروفون بميولهم اليمينية ونقدهم اللاذع للمحكمة العليا.[٢٢] أما مؤيدو الفصل فيركزون على أن المستشار القانوني يركز ويجمع في يديه صلاحيات مبالغ بها وقوة كبيرة جدا. وهنالك خوف من أنه أحيانا سوف يكون تضارب مصالح بين مهمته كمسؤول عن النيابة العامة وبين منصبه كمستشار قانوني للحكومة يقدم المشورة للحكومة والوزراء الذين أحيانا يقومون بأعمال غير قانونية ويضطر إلى تقديمهم للمحاكمة.[٢٣] وحتى في حال الفصل يوجد للمستشار القانوني وظائف مهمة. المستشار يمسك بقوة كبيرة رغم انه غير منتخب من قبل الجمهور. ولا يوجد دور مشابه لمنصب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في أي مكان في العالم.[٢٤]

من الجدير بالذكر أيضا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي انضمت اليها إسرائيل منذ عدة سنوات طالبت إسرائيل بالفصل بين المنصبين، واستند موقف المنظمة بأن إشغال الوظيفتين من قبل شخص واحد يمس بالمعالجة القانونية الموضوعية ويتداخل مع مصالح سياسية واقتصادية. وبالرغم من أن المنظمة وضعت في البداية عملية الفصل كشرط لقبول إسرائيل لهذا النادي المهم إلا أنها تنازلت عن ذلك نتيجة لممارسة ضغوط عليها.[٢٥]

إن المؤيدين لعملية الفصل يدّعون بان كل واحد من المنصبين يحتاج إلى تخصصات ومعرفة مختلفة. بالإضافة إلى أنه يوجد تضارب بنيوي مؤسساتي. ويقول مرجحو الفصل بأن الحكومات الإسرائيلية تحاول في السنوات الأخيرة تعيين مستشارين مريحين لها وخصوصا في كل ما يتعلق بتقديم لوائح اتهام. كما يشير مؤيدو الفصل إلى أنه ينبغي ألا يعين رئيس النيابة من قبل الحكومة أو أن يكون متعلقا بها بل يجب أن يجري هذا التعيين من خلال قانون وليس من خلال قرار حكومي.

المعارضون للفصل يضيفون إلى ما أسلفنا سابقا أنه بشكل فعلي المستشار القانوني للحكومة غير مجبور لتمثيل الحكومة. فهو يستطيع استعمال حق النقض– الفيتو كونه يرفض تمثيل الحكومة في المحكمة. ولذلك لا تستطيع الحكومة فصله أو تعيين أحد مكانه أو الاستئناف على قرارة في حالات الخلاف بين الحكومة والمستشار القانوني حول تفسير القانون.[٢٦] كما أن رأي وموقف المستشار القانوني للحكومة، حتى إن لم يكن في أمور متعلقة في أمور قانونية، يلزم الحكومة. ففي اللحظة التي يصرح بها المستشار بأن قرارا أو عملية ما تتخذها الحكومة غير لائقة بالرغم من عدم مخالفتها القانون يصبح قوله ملزما.

الصراع حول اختيار المستشار القانوني القادم والمرشحون لهذا المنصب

تم تعيين لجنة تعكف الآن على البحث عن مرشحين مناسبين لمنصب المستشار القانوني للحكومة القادم والذي سَيخلُف المستشار الراهن يهودا فاينشتاين.[٢٧] فقد اتفقت وزيرة العدل الحالية إييليت شكيد، ورئيسة المحكمة العليا الحالية القاضية مريم ناؤور على اختيار القاضي اشير جرونيس، رئيس المحكمة العليا السابق، رئيسا للجنة والتي تشمل أربعة أشخاص إضافيين. وتم انتخاب البروفسور جبرئيلا شاليف، مختصة في الحقوق وسفيرة سابقة لإسرائيل في الأمم المتحدة كممثلة لمؤسسات التعليم العالي. وتم الاتفاق بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزيرة العدل بأن يمثل الحكومة في اللجنة وزير العدل السابق المحامي موشيه نسيم (الليكود). وممثل نقابة المحامين هو المحامي يحيئيل كاتس، أما ممثل الهيئة التشريعية– الكنيست فقد انتخبت عضو الكنيست عنات بركو (الليكود) والتي تغلبت على كل من عضو الكنيست الدكتور يوسف جبارين (القائمة المشتركة) وعضو الكنيست كارين الهرار (يش عتيد).[٢٨]

من بين المرشحين لمنصب المستشار القانوني للحكومة القادم، ممكن الإشارة إلى سكرتير الحكومة الحالي والمدعي العام العسكري السابق افيحاي مندليبليت،[٢٩] ومفوضة الرقابة على جهاز النيابة

العامة القاضية السابقة في المحكمة المركزية هيلة جريستل، ونواب المستشار القانوني للحكومة الحاليين: دينا زيلبر، راز نزري، آفي ليخت وحايا زيلبرغ كما أن المدعي العام المحامي شاي نيتسان ممن تم تداول اسمائهم. كما تم تداول أسماء البروفسور اريئيل بن دور من جامعة بار- إيلان وكل من قضاة المحكمة المركزية في تل أبيب القاضي موشيه نويطل والقاضية ميخال اجمون والمحامي موشيه يسرائيل. سكرتير الحكومة الحالي يعتبر من أصحاب الفرص الكبيرة نتيجة لقربه من رئيس الحكومة نتنياهو ولكون اثنين من أعضاء اللجنة من الليكود (بركو ونيسيم)، ومن المتوقع أن الاثنين سوف يعارضان أي مرشح غير مقبول على رئيس الحكومة، وذلك لأن المرشح من المفروض أن يحصل ويحظى على دعم أربعة أعضاء على الأقل ومعارضة اثنين تكفي من أجل عرقلة تقدم مرشحين آخرين.

ومن الجدير بالذكر أن وزيرة العدل الحالية ايليت شكيد (البيت اليهودي) والمعروفة بمواقفها اليمينية المتطرفة وبنقدها الشديد للمحكمة العليا، ترى أن من «أهم إنجازاتها والعمل الأساسي الذي تنوي تنفيذه هو اختيار المستشار القانوني للحكومة للسنوات الست القادمة وخصوصا أن وظيفة المستشار القانوني للحكومة هي المنصب الأكثر تأثيرا وقوة من بين جميع موظفي الدولة». وتضيف شاكيد أنه «بالإضافة لكون المستشار يعتبر رئيس النيابة العامة وصاحب اتخاذ القرار في الملفات والقضايا الحساسة فهو المسؤول عن تمثيل الدولة في الالتماسات المقدمة للمحكمة العليا، ويصوغ ويصادق على مسودات القوانين من قبل الوزارات الحكومية، ويصادق على تعيينات ويقرر في قضايا اقتصادية ذات تأثير على مجمل الاقتصاد».

وقد اجتمعت اللجنة المخولة برئاسة القاضي جرونيس وبقية أعضائها الأربعة في تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ لمناقشة جدول أعمالها والإجراءات التي ستعمل بحسبها وأشكال نقاشاتها ولوائحها الزمنية، كما أنها قررت أنه حتى شهر تشرين الثاني سوف تنهي أعمالها.٣٠وقد طالبت وزيرة العدل اللجنة بالتوصية على ثلاثة مرشحين.

تلخيص

يعتبر منصب المستشار القانوني للحكومة أحد أهم المناصب في إسرائيل وأكثرها تأثيرا، نتيجة لصلاحياته الواسعة ولكونه يركز ويجمع بين يديه العديد من المهام. كما أنه يمتاز بازدواجية الوظائف فهو يشغل منصب رئيس النيابة العامة من جهة وهو من يقدم المشورة للحكومة من جهة أخرى، ما يشكل أحيانا تضاربا للمصالح. بالرغم من أهمية المنصب إلا أنه غير منصوص على مهامه وطريقة تعيينه في قانون وإنما يعمل من منطلق قرارات حكومية وتراكم لتوصيات لجان متعددة حددت مكانته وطرق تعيينه ومدة عمله.

تشهد الساحة الإسرائيلية في هذه الأيام نقاشا مهما حول هوية المستشار القانوني القادم وحول إمكانية الفصل بين المنصبين الذين يشغلهما المستشار القانوني وكل من الطرفين يعرض تبريراته وتعليلاته لتأييد ومعارضة الفصل والازدواجية وأبعاد كل منهما على مكانة ودور المستشار القانوني للحكومة.

لقد استعرضنا وبشكل مقتضب بعض مميزات وأداء المستشارين القانونيين وأيضا المستشار الحالي الذي من المتوقع أن ينهي مهامه في نهاية شهر كانون الثاني القادم. كما أشرنا إلى دوره السلبي في كل ما يتعلق بجرائم الاحتلال وضعفه وخضوعه للمستوى السياسي. كما تطرقنا إلى موضوع الصراع على منصب المستشار القادم، تركيبة لجنة البحث والتوصية والشخصيات التي تتنافس على هذا الموقع المهم.

الهوامش

١ انظر جواب المستشار القانوني للحكومة لجمعية حقوق المواطن حول قرارات وتصريحات الوزيرة ريغيف في هذا الشأن.
tttp://www.acri.org.il/ar/?p=4663

٢ امنون روبنشطاين وبراك مدينه، «القانون الدستوري لدولة إسرائيل»، (الطبعة السادسة)، المجلد الثاني، الفصل ١٨، إصدار دار شوكن، (٢٠٠٥).

٣ انظر: تعليمات المستشار القانوني للحكومة من تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ والتي حُدثت في تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦.

٤ إسحق جل- نور ودانا بلاندر، «الجهاز السياسي في إسرائيل»، إصدار عام عوفيد والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وكلية سبير، المجلد الأول، (٢٠١٣)، ص٣٤٣.

٥ إفيلين غوردون، «كيف فقدت الحكومة الإسرائيلية الحق في التمثيل القانوني؟» مجلة تخيلت ٤، صيف ١٩٨٨.

٦ لقد أقيمت هذه اللجنة على أثر وبعد فضيحة ما سمي بقضية» بار أون- حفرون» .التي بموجبها تم تعيين المحامي روني بار أون مستشارا قانونيا للحكومة من قبل رئيس الوزراء نتنياهو والذي كان من المتوقع أن يعقد «صفقة» أو تغيير لائحة الاتهام ضد الوزير أرييه درعي من حركة شاس

والتي كانت تحظى بعشرة مقاعد بالكنيست ومقابل ذلك توافق حركة شاس وتدعم قرار رئيس الحكومة بالانسحاب من بعض المناطق في الخليل. وقد اضطر بار–اون للاستقالة بعد يومين من تعيينه نتيجة للنقد العام، وخصوصا أنه ليس من المؤهلين لهذا المنصب.

٧ تقرير اللجنة العامة لفحص طرق تعيين المستشار القانوني للحكومة ومواضيع تتعلق في منصبه، ٢٠٠٠ (لجنة شمغار)

٨ قرار حكومة رقم ٢٢٧٤ من تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٠.

٩ بحسب قرار الحكومة يُعين للمستشار القانوني للحكومة نواب: اليوم يوجد ٧ نواب والذين يعملون كمدراء لأقسام كالتالي:

نائب المستشار القانوني للحكومة (استشارة) المحامية دينا زيلبر، (التشريع) المحامية اوريت كورن، (القانون المدني) المحامي ايرز كمينتس، (القانون الجنائي) المحامي راز نزري، (الاقتصادي والمالي) المحامي افي ليخت، (القانون الدولي) المحامي روعي شايندورف. كما تعمل تحت إمرته وحدة القانون العبري.

١٠ في عام ٢٠٠٧ حين اشغل البروفسور دانيئيل فريدمان منصب وزير العدل تم تغيير قرار اللجنة حيث يمكن أن يكون رئيس اللجنة قاضيا وليس بالضرورة قاضيا سابقا في المحكمة العليا.

١١ للتعمق في دور كل من الأحد عشر مستشارا قانونيا (عدا بار– أون وفاينشتاين) والقضايا التي أشغلتهم من وجهة النظر الإسرائيلية يمكن مراجعة كتاب دينا زيلبر، «باسم القانون– المستشار القانوني للحكومة والقضايا التي هزت الدولة» دار النشر دفير (٢٠١٢). المؤلفة تسرد مواقف المستشارين القانونيين ودورهم في القضايا المركزية التي أشغلتهم وأشغلت الرأي العام مثل قضية تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الشاباك ايسر بئيري، قضية كستينر الشخصية القيادية اليهودية التي تعاونت مع النازيين، قضية ايخمان، فضيحة لافون، السماح للفلسطينيين بعد احتلال ١٩٦٧ بتقديم التماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية، حساب الدولارات السري لزوجة رابين، التوقيع على اتفاق كامب دافيد بين إسرائيل ومصر، قضية اختطاف الشبان الفلسطينيين وقتلهم في باص ٣٠٠، قضية دميانيوك، قضية بار أون– حبرون، قضية رجل الشرطة مزراحي وعمليات التنصت للوزير افيغدور ليبرمان، قضية الجزيرة اليونانية، وقضية رئيس الدولة موشيه قصاب الذي اتهم بأعمال تحرش واعتداء جنسي على موظفات عملن معه وتمت إدانته.

١٢ انظر الهوامش ٧ و٨.

١٣ لقد امتاز هارون براك ومناحيم مزوز بسرعة عملهما في كل ما يتعلق بقضايا الفساد فحين قرأ براك إن زوجة رابين تمتلك حساب بنك في أميركا أمر بفتح تحقيق ضدها مما دفع رابين للاستقالة. أما مناحيم مزوز فلم يتردد بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس الدولة موشيه قصاب بقضايا تحرش جنسي.

١٤ رفيف دروكر، « المطلوب مستشار قانوني للحكومة فعال»، هآرتس ٢٠١٥/٨/٣

١٥ هآرتس ٢٠١٥/٧/٢٩ http://www.haaretz.co.il/news/poli-tics/1.2695435

١٦ لقد صادق يعلون على «تبييض» وشرعنة بيوت للمستوطنين في مستوطنة غوش عتصيون رغم توجيهات المستشار القانوني للحكومة المخالفة لذلك. هآرتس ٢٠١٥/٨/١٧ .http://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.2407730

١٧ لاستعراض قصير للأحداث الأبرز وتقاطعها مع القضية الفلسطينية لجزء من المستشارين القانونين يمكن مراجعة: مروان دلال «قضاء إسرائيلي، تاريخ، سجالات، حدود»، إصدار مركز مدار. رام الله، تموز ٢٠٠٨، ص ٨٧.

١٨ tttp://www.kibush.co.il/show_file.asp?num=69647 بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٢

١٩ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب. ٢٠١٤/٤/٣٠ -http://www.stoptor-ture.org.il/ar/node/1993

٢٠ جاد برزيلاي، «المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة– فصل مؤسساتي؟»، إصدار المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ورقة سياسات رقم ٨٤، تموز ٢٠١٠.

٢١ هآرتس ٢٠١٥/٨/٤ http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2699532

٢٢ انظر افتتاحية هآرتس ٢٠١٥/٦/١ /http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2701131

٢٣ مردخاي كرمنيتسر، « المستشار القانوني للحكومة– وظيفة طبيعية أو ربط مفتعل؟» المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.٢٠٠٩/١٠/٢٥.

٢٤ مروان دلال، « قضاء إسرائيلي، تاريخ، سجالات، حدود»، إصدار مركز مدار. رام الله، تموز ٢٠٠٨، ص ٨٧. إسحق جل–نور ودانا بلاندر، «الجهاز السياسي في إسرائيل»، إصدار عام عوفيد والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وكلية سبير، المجلد الأول، (٢٠١٣)، ص٣٤٤.

٢٥ دافيد لفكين، «لحظة الحسم: إسرائيل ستنظم الى OECD؟» nrg ٢٠٠٩/١٠/٨

٢٦ قرار محكمة العدل العليا ٤٦٣٤/٩٣, ٤٢٨٧/٩٣, ٤٢٤٣/٩٣ أميتي– مواطنون من أجل إدارة سليمة وطهارة القيم ضد رئيس حكومة إسرائيل.. قرار حكم محكمة العدل العليا في إسرائيل م ز(٥)، ص ٤٧٣.

٢٧ المستشار القانوني للحكومة الحالية يهودا فاينشتاين تم انتخابه وعين لهذا المنصب عام ٢٠٠٩ بناء على توصية وزير العدل آنذاك يعقوب نئمان بعد أن أبلغت اللجنة السابقة الحكومة بعدم قدرتها أو بالأحرى بفشلها في تنفيذ مهمتها. طلب من الوزير نئمان حينها بالتوصية للحكومة على مرشح واحد من بين أربعة مرشحين حصلوا على تأييد ثلاثة أشخاص من بين الخمسة أعضاء وهم: المحامي يهودا فاينشتاين، المحامي تسفي اجمون، البروفسور دفنا براك– ايرز (التي عُينت مؤخرا قاضية في المحكمة العليا) والبروفسور يديديا شتيرن. هآرتس ٢٠٠٩/١١/٢٠ /http://www.haaretz.co.il/news/law/1.1291057

٢٨ هآرتس ٢٠١٥/٧/٣٠ http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2696168

٢٩ بالرغم من أن اسمه ارتبط بقضية مستند هارباز، والذي من الممكن أن يشكل عائقا أمام تقدمه، إلا أنه يعمل مقابل المحكمة العليا على تطهير اسمه.

٣٠ هآرتس. ٢٠١٥/٨/٢٦ .http://www.haaretz.co.il/news/law/premium-1.2716930